

شركة الخليج الدولية للخدمات تحقق إيرادات بواقع 3.0 مليارات ريال قطري للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020

- الأداء المالي، بعد استبعاد الخسائر الاستثنائية غير النقدية الناتجة عن خفض القيمة، يصل إلى 10 ملايين ريال قطري خسائر للسنة المالية 2020 مقارنة بصافي أرباح بلغ 44 مليون ريال قطري لسنة 2019
- أرباح قبل احتساب الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك¹ بواقع 565 مليون ريال قطري للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020
- تسجيل خفض قيمة أصول في قطاعي الحفر وخدمات الطيران بمبلغ يصل إلى 308 ملايين ريال قطري خلال سنة 2020
- استمرار الضغوط التي يتعرض لها قطاع الحفر في ظل تراجع أنشطة قطاع النفط والغاز على الصعيد العالمي جراء تفشي فيروس كورونا الذي أثر على معدل تشغيل الأصول وأسعار تشغيل منصات الحفر عالمياً
- قطاعا خدمات الطيران والتأمين بواصلان مسارهما الإيجابي عبر الاستفادة من فرص جديدة وزيادة حصتهما من السوق
- المجموعة تنفذ عدة مبادرات لترشيد التكاليف بهدف معالجة الأثر الناتج عن الظروف الحالية على مستوى الاقتصاد الكلي

الدوحة، قطر • 18 فبراير 2021: أعلنت اليوم شركة الخليج الدولية للخدمات (يشار إليها بكلمة "المجموعة"، ورمزها في بورصة قطر: GISS)، إحدى أكبر مجموعات الشركات الخدمية في قطر ويشمل نطاق أعمالها خدمات الحفر لقطاع النفط والغاز والتأمين والنقل بالهليكوبتر وخدمات التموين، أعلنت عن تسجيل صافي خسائر بواقع 319 مليون ريال قطري للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020.

التحديات على مستوى الاقتصاد الكلي وأداء أنشطة الأعمال
واجهت شركات المجموعة خلال سنة 2020 ظروفاً صعبة، حيث شهد قطاع النفط والغاز حالة كبيرة من عدم الاستقرار في ظل التباطؤ الاقتصادي العالمي جراء تفشي فيروس كورونا، الأمر الذي فرض عليها مزيداً من الضغوط والتراجع في وقت كانت تعمل جاهدة خلاله على التعافي من التراجع الأخير الذي شهدته أنشطة قطاع النفط والغاز.

وقد أدت هذه العوامل الخارجية غير المسبوقة إلى حدوث تراجع كبير على مستوى أنشطة الاستكشاف والإنتاج والصيانة في قطاع النفط والغاز في مختلف أنحاء العالم، مما أثر سلباً على الأداء المالي والتشغيلي لشركات المجموعة خلال سنة 2020.

¹ تم استبعاد أثر خفض القيمة عند احتساب الأرباح قبل الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك

وقد أسهم أيضاً خفض قيمة أصول مملوكة لقطاعي الحفر وخدمات الطيران بدور كبير في صافي الخسائر الذي سجلته المجموعة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020، علماً بأن قرار خفض القيمة كان قد اتخذ بعد مراجعة للعمر التشغيلي لمنصات حفر وطائرات هليكوبتر وقدراتها الفنية وإمكانية التسويق لها في المستقبل. وباستبعاد الخسائر الاستثنائية غير النقدية الناتجة عن خفض القيمة، كان صافي خسائر المجموعة ليصل إلى 10 ملايين ريال قطري للسنة المالية 2020.

قطاع الحفر

أسفرت التحديات الكلية الهائلة عن تراجع الطلب على منصات الحفر بصورة كبيرة في مختلف أنحاء العالم، حيث تم تأجيل مشاريع وإلغاء أخرى، الأمر الذي أدى بدوره إلى انخفاض أسعار تشغيل منصات الحفر عالمياً.

ونتيجة لذلك، فقد تأثرت سلباً أسعار التشغيل اليومية لشركة الخليج العالمية للحفر وتم خفضها. كما تم إدخال تعديلات على الشروط التعاقدية وخضعت منصات حفر إلى إيقاف تشغيل مؤقت، وتحديداً كانت منصات حفر برية، وهو ما أثر سلباً على الأداء العام للقطاع.

وبرغم التحديات الخارجية الأساسية التي لم تكن ضمن نطاق سيطرة القطاع، إلا أن شركة الخليج العالمية للحفر قد بذلت جهوداً للتصدي لتلك الأوضاع الصعبة حتى تخفف من حدة المخاطر التي تتعرض لها عملياتها وأنشطة أعمالها. كما واصل القطاع جهوده نحو ترشيد التكاليف في كافة مجالات العمل الممكنة لتحقيق المرونة المالية مع ضمان عدم المساس بمعايير السلامة والأداء.

وفيما يتعلق بآخر مستجدات المشروع المشترك "جلف درل"، فلم تتم إضافة منصات حفر جديدة إلى أسطوله خلال الربع الرابع من سنة 2020، حيث ما يزال يتكون من منصتي حفر ("لوفاندا" و"ويست كاستور" اللتان بدأتنا عملياتهما في مارس 2020 وأغسطس 2020 على التوالي). ومن المتوقع أن يتم بدأ تشغيل منصات حفر إضافية على مراحل مختلفة خلال النصف الأول من سنة 2021، الأمر الذي سيشجع للقطاع فرصاً لتحقيق مستوى قوي من النمو في المستقبل.

قطاع خدمات الطيران

فيما يتعلق بالإيرادات، فقد واصل قطاع خدمات الطيران نموه واستطاع أن يعزز من هوامشه، وعمل أيضاً على توسعة نطاق حضوره دولياً، حيث فاز بعدة عقود جديدة قصيرة الأجل خلال سنة 2020، واستمر في جهوده نحو تنمية أنشطة أعماله في مجال الصيانة والإصلاح في أسواق جديدة.

قطاع التأمين

شهد قطاع التأمين نمواً كبيراً على مستوى أقساط التأمين، وذلك بفضل نجاحه في تجديد عقود مع عملاء بأسعار أعلى. واكتسب عملاء جدد من مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم ضمن شريحة التأمينات الطبية، الأمر الذي أثمر عن زيادة الإيرادات. وقد أصبحت حالياً شركة الكوت للتأمين ثاني أكبر مقدم لخدمات التأمين الطبي في قطر من حيث إجمالي حجم الأقساط المكتتبة ضمن شريحة التأمينات الطبية.

قطاع خدمات التمويل

فاز قطاع خدمات التمويل بعقود جديدة لتقديم خدمات التمويل والقوى العاملة، وحقق زيادة في مستويات إشغال المخيمات. وبرغم ذلك، فقد تأثر الأداء العام للقطاع بالتدابير الاحترازية الإضافية التي استهدفت قطاع خدمات التمويل بشكل محدد، وذلك لاحتواء انتشار جائحة كورونا، وهو ما أثر على نمو هوامش أرباحه.

الأداء المالي

حققت المجموعة إيرادات للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020 تبلغ 3.0 مليارات ريال قطري دون تغيير مقارنة بالسنة الماضية. وقد عادل بالكامل انخفاض إيرادات قطاعي الحفر وخدمات التمويل ارتفاع الإيرادات الذي حققه قطاعا خدمات الطيران والتأمين.

وبلغت أرباح المجموعة قبل احتساب الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك ² 565 مليون ريال قطري للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020، بينما بلغ صافي خسائر المجموعة 319 مليون ريال قطري للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020.

² تم استبعاد أثر خفض القيمة عند احتساب الأرباح قبل الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك

ويعزى صافي خسائر المجموعة بصورة أساسية إلى تسجيل خسائر استثنائية غير نقدية ناتجة عن خفض قيمة بمبلغ يصل إلى 308 ملايين ريال قطري، حيث تعود هذه الخسائر الناتجة عن خفض القيمة أساساً إلى انتهاء العمر التشغيلي لمنصة حفر بحرية وأخرى برية في قطاع الحفر، هذا بالإضافة إلى تسجيل مخصص لخفض قيمة 19 طائرة هليكوبتر قديمة من طراز (Bell) لا يتم تشغيلها ضمن قطاع خدمات الطيران. وباستبعاد الخسائر الاستثنائية غير النقدية الناتجة عن خفض القيمة، كان صافي خسائر المجموعة ليصل إلى 10 ملايين ريال قطري للسنة المالية 2020.

كما تأثر الأداء سلباً بقطاع الحفر الذي شهد انخفاضاً كبيراً في إيراداته جراء إيقاف تشغيل بعض منصات حفر برية مبكراً وتغير أسعار التشغيل اليومية إلى مستويات أدنى من مستوياتها السابقة.

ومن ناحية أخرى، فقد تأثرت النتائج إيجابياً بنمو إيرادات قطاع خدمات الطيران، وهو ما يعود إلى قوة أدائه التشغيلي بفضل استراتيجية التوسع في الأسواق، لاسيما في الأسواق الدولية، ونمو أسطوله المحلي وأنشطة أعماله في مجال الصيانة والإصلاح. وعلى نحو مماثل، فقد واصل قطاع التأمين مساره الإيجابي والعمل على زيادة الأقساط التأمينية، الأمر الذي يعزى إلى استراتيجياته الفعالة بشأن التوسع في السوق ونجاحه في تجديد عقود بأسعار أفضل.

واستفادت المجموعة من التراجع الحالي المستمر في أسعار الفائدة، وهو ما أثر إيجابياً على الأداء المالي لسنة 2020، حيث انخفضت تكاليفها التمويلية بنسبة 31% لتصل إلى 162 مليون ريال قطري مقارنة بمبلغ 237 مليون ريال قطري للسنة الماضية.

وقد شهدت إيرادات الربع الرابع من سنة 2020 زيادة متوسطة تبلغ نسبتها 4% مقارنة بالربع الثالث من نفس السنة، الأمر الذي يعزى بصورة أساسية إلى أن قطاع خدمات الطيران قد حقق نمواً بنسبة 32% مقارنة بالربع الفائت. ويعود نمو إيرادات قطاع خدمات الطيران إلى ارتفاع عدد ساعات الطيران على مستوى العمليات المحلية، كذلك زيادة إيرادات الشركة التابعة التركية "ريد ستار" وارتفاع إيرادات أنشطة الأعمال في مجال الصيانة والإصلاح بفضل زيادة أعمال الصيانة والإصلاح التي تم إنجازها في إطار أحد العقود المحلية. ومن ناحية أخرى، فقد تراجعت إيرادات قطاع الحفر بصورة هامشية بنسبة 1% مقارنة بالربع الثالث من سنة 2020. وسجل قطاع خدمات التمويل تراجعاً في إيراداته بنسبة 1% جراء إلغاء أحد العقود. كما شهدت إيرادات قطاع التأمين انخفاضاً بنسبة 8% مقارنة بالربع الفائت، وهو ما يعزى بصورة أساسية إلى انخفاض عدد وثائق التأمين المكتتبه خلال الربع الرابع من سنة 2020 وعدم إجراء تجديرات رئيسية.

وبلغ صافي خسائر الربع الرابع من سنة 2020 ما يصل إلى 367 مليون ريال قطري مقارنة بصافي خسائر بلغ 5 ملايين ريال قطري للربع الثالث من نفس السنة. ويعزى هذا الارتفاع الملحوظ في الخسائر بصورة أساسية إلى تسجيل خسارة ناتجة عن خفض قيمة منصتي الحفر "GDI-3" و"مشيرب" بمبلغ يصل إلى 221 مليون ريال قطري في قطاع الحفر، بالإضافة إلى خسارة ناتجة عن خفض قيمة أصول مالية بمبلغ يصل إلى 6 ملايين ريال قطري، وخسارة أخرى بمبلغ يصل إلى 87 مليون ريال قطري ناتجة عن خفض قيمة طائرات هليكوبتر قديمة من طراز (Bell) لا يتم تشغيلها في قطاع خدمات الطيران.

وتراجع إجمالي أصول المجموعة لسنة 2020 بنسبة 8% مقارنة بالسنة الماضية، ليصل إلى 10 مليارات ريال قطري كما في 31 ديسمبر 2020. وفيما يتعلق بالسيولة، فقد سجلت الشركة أرصدة نقدية، بما في ذلك الاستثمارات قصيرة الأجل، تصل إلى 691 مليون ريال قطري، بانخفاض تبلغ نسبته 24% مقارنة بالمستوى الذي تم تسجيله في 31 ديسمبر 2019. وبلغ إجمالي الدين على مستوى المجموعة 4.4 مليار ريال قطري كما في 31 ديسمبر 2020.

آخر مستجدات إعادة هيكلة الدين وإعادة تمويله

في ظل الديناميكيات الجديدة للسوق والتوقعات بشأن مرحلة ما بعد فيروس كورونا، تعمل إدارة المجموعة عن كثب مع كل أصحاب المصلحة، بما في ذلك المستشار المالي، لإعادة صياغة استراتيجية التمويل، بما في ذلك إعادة هيكلة رأس المال والدين، ولوضع برنامج جديد مستدام لإعادة الهيكلة وإعادة التمويل، والذي سيكون مجدياً من الناحية المالية في خدمة الدين على الأجل الطويل.

وأخذاً في الاعتبار حالة عدم اليقين التي أسفرت عنها الظروف السائدة على مستوى الاقتصاد الكلي، فمن المتوقع، ومع تحقق بعض الاستقرار على المستوى العام، أن تتم صياغة استراتيجية جديدة للتمويل، الأمر الذي قد يثمر عن تحقيق أفضل مستوى تمويلي بسعر فائدة ملائم للمجموعة، وبما يفتح لها أيضاً سبل النمو في المستقبل بما يسهم في تحقيق عائد للمساهمين.

أبرز ملامح الأداء التشغيلي والمالي حسب القطاع

قطاع الحفر: سجل القطاع صافي خسائر بواقع 453 مليون ريال قطري، بزيادة تبلغ نسبتها 345% مقارنة بالسنة الماضية. وتُعزى الزيادة الملحوظة في صافي الخسائر بصورة أساسية إلى أسباب تشغيلية وأخرى غير تشغيلية، كذلك تسجيل خسائر ناتجة عن خفض قيمة أصول حفر والنمو السلبي للإيرادات.

وحقق القطاع إيرادات بواقع 923 مليون ريال قطري للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020، بانخفاض تبلغ نسبته 21% مقارنة بالسنة الماضية، الأمر الذي يعود بصورة أساسية إلى إيقاف تشغيل منصات حفر برية مبكراً بسبب جائحة كورونا، إلا أن هذا الإجراء مؤقت، ومن المتوقع أن تستأنف هذه المنصات عملياتها قريباً. إضافة إلى ذلك، فقد تم تغيير أسعار التشغيل اليومية وخفضها اعتباراً من يوليو 2020 بسبب ضعف الطلب. وعلى الجانب الإيجابي، فقد عوضت انخفاض الإيرادات جزئياً تدفقات الإيرادات الإضافية من المشروع المشترك "جلف درل"، حيث بدأت أول منصة حفر، من بين منصات الحفر المشمولة بالخطة، عملياتها خلال هذه السنة.

وبرغم التحديات التي شهدتها سوق الحفر خلال سنة 2020، إلا أن شركة الخليج العالمية للحفر قد نجحت في ترشيد تكاليفها والسيطرة عليها، وحددت الجوانب التي يمكن زيادة كفاءتها وألغت أنشطة غير أساسية. كما أثمرت الاستراتيجية المعنية بخفض إجمالي التكاليف العامة والمصروفات العامة والإدارية عن نتائج إيجابية، حيث تمكن القطاع من خفض إجمالي تكاليفه المباشرة بمبلغ 18 مليون ريال قطري وإجمالي المصروفات العامة والإدارية بمبلغ 11 مليون ريال قطري مقارنة بالسنة الماضية.

كما استفاد القطاع من تراجع أسعار الفائدة، حيث انخفض إجمالي تكاليفه التمويلية خلال سنة 2020 بواقع 64 مليون ريال قطري مقارنة بالسنة الماضية.

واستشرافاً للمستقبل، وأخذاً في الاعتبار استمرار حالة عدم اليقين ومع التعافي المشوب بالحذر لسوق النفط والغاز في ظل حالة التفاؤل بشأن الأوضاع على مستوى الاقتصاد الكلي، فإننا نؤمن بأن الطبيعة الدورية للقطاع ستصل في نهاية المطاف إلى مرحلة التعافي التي سنتمر عن زيادة الطلب على خدمات الحفر بصورة أكثر ملائمة لشركات الحفر.

كما سيوفر مشروع توسعة حقل الشمال، الذي بدأ فيه بالفعل المشروع المشترك لشركة الخليج العالمية للحفر عملياته خلال هذه السنة، سيوفر للقطاع فرصاً كبيرة للنمو، وسيكسبه ميزة استراتيجية وتنافسية كبيرة في المستقبل، مما سيعزز من مركز شركة الخليج العالمية للحفر في سوق الحفر البحري في قطر.

قطاع خدمات الطيران: حقق قطاع خدمات الطيران إيرادات بواقع 688 مليون ريال قطري للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020، بزيادة تبلغ نسبتها 17% مقارنة بالسنة الماضية. وقد أثمر نمو الإيرادات عن زيادة صافي أرباح³ القطاع ليصل إلى 383 مليون ريال قطري، مقارنة بصافي أرباح بلغ 143 مليون ريال قطري للسنة الماضية.

وقد دعم هذا النمو الكبير للأرباح تسجيل مكسب استثنائي على مستوى رأس المال غير النقدي بواقع 268 مليون ريال قطري، وذلك بفضل نقل ملكية قطعة أرض وأحد المباني من شركة هليكوپتر الخليج إلى شركة الخليج الدولية للخدمات في شكل توزيع أرباح بصورة عينية. وبرغم ذلك، فقد تم استبعاد هذه العملية على مستوى المجموعة في إطار استبعاد العمليات المتبادلة بين شركاتها.

وبلغ صافي أرباح القطاع، بعد استبعاد المكسب الرأسمالي الاستثنائي والضرائب على الدخل، ما يصل إلى 115 مليون ريال قطري، بانخفاض تبلغ نسبته 19% مقارنة بالسنة الماضية. ويُعزى تراجع صافي الأرباح بصورة أساسية إلى أسباب غير تشغيلية جراء تسجيل مصروفات استثنائية غير نقدية بواقع 87 مليون ريال قطري ناتجة عن خفض قيمة طائرات هليكوپتر قديمة لا يتم تشغيلها. وباستبعاد مخصصات خفض القيمة والمكسب الاستثنائي الرأسمالي والضرائب على الدخل، كان صافي الأرباح ليصل إلى 202 مليون ريال قطري، بزيادة تبلغ نسبتها 42% مقارنة بالسنة الماضية.

ويعود نمو الإيرادات إلى تحسن أداء كافة قطاعات الأعمال، سواء المحلية أو الدولية أو أنشطة الأعمال في مجال الصيانة والإصلاح، حيث شهد قطاع الأعمال المحلي زيادة في أسعاره لسنتين ماضيتين (2018 و2019) مع أحد العملاء المحليين وإضافة طائرة هليكوپتر جديدة إلى عمليات النفط والغاز في قطر. وواصل قطاع الأعمال الدولية مساره الإيجابي مع الدخول إلى مناطق جديدة وزيادة نطاق حضوره في الأسواق لتعزيز معدلات التشغيل ومستوى النمو، حيث فاز بعقود جديدة قصيرة الأجل في أنغولا

³ تم تسجيل أرباح القطاع قبل احتساب أثر الضرائب على الدخل.

وسلطنة عُمان ودولة جنوب أفريقيا. علاوة على ذلك، فقد تحسنت النتائج المالية للشركة التابعة التركية مع زيادة عدد ساعات الطيران التجاري. كما استمرت أنشطة الأعمال في مجال الصيانة والإصلاح في النمو، حيث تم الفوز بعقد جديد خلال سنة 2020 وارتفع عدد أوامر العمل من عقود محلية.

وبشكل عام، فقد انخفض عدد ساعات الطيران خلال سنة 2020 مقارنة بالسنة الماضية جراء تراجع الأنشطة الاقتصادية منذ نقشي جائحة فيروس كورونا. ومع ذلك، فلم تتأثر المصاريف الثابتة، بل إنها دعمت النمو العام لإيرادات القطاع مقارنة بالسنة الماضية.

وسيستمر قطاع خدمات الطيران في التركيز على الأسواق الدولية الرئيسية التي توفر فرصاً لخدمات الطيران بقطاع النفط والغاز. علاوة على ذلك، فإن القطاع يتمتع بوضع جيد يؤهله للاستفادة من فرص النمو الإضافية في قطر، حيث من المتوقع أن يزداد الطلب في ظل مشروع توسعة حقل الشمال الذي يتطلب الكثير من أنشطة الاستكشاف، وبالتالي سيزداد عدد ساعات الطيران.

وتركز أيضاً شركة هليكوبتر الخليج على استكشاف فرص النمو التي يمكن أن توفرها عمليات الاندماج والاستحواذ في مختلف أنحاء العالم، وترصد عن كثب استراتيجيتها بشأن الأسطول لضمان أن يظل أسطولاً حديثاً، فيما تبحث كذلك عن فرص للأعمال في قطاعات أخرى بخلاف قطاع النفط والغاز.

قطاع التأمين: ارتفعت إيرادات قطاع التأمين للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020 بنسبة 18% مقارنة بالسنة الماضية، لتصل إلى 981 مليون ريال قطري. ويُعزى هذه النمو الملحوظ في الإيرادات بصورة أساسية إلى نجاح تنفيذ استراتيجية القطاع بشأن توسعة نطاق أعماله في شريحة التأمينات الطبية عبر استقطاب عملاء من مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم. وقد دعم هذا النمو في الإيرادات أيضاً النجاح في تجديد عقود رئيسية بأسعار أفضل.

وارتفع صافي أرباح⁴ القطاع بواقع 36 مليون ريال قطري، أي بنسبة تصل إلى 226% مقارنة بسنة 2019، ليصل إلى 52 مليون ريال قطري للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020. ويعود هذا النمو الكبير لصافي الأرباح بصورة أساسية إلى الارتفاع الكبير في أقساط التأمين، بالإضافة إلى انخفاض صافي المطالبات مقارنة بالسنة الماضية، وهو ما يُعزى بصورة أساسية إلى فرض إجراءات الإغلاق بسبب فيروس كورونا وانخفاض نسب الإشغال في المستشفيات والمراكز الطبية.

وسيبدل قطاع التأمين مزيداً من الجهود لزيادة حصته من السوق القطرية في شريحتي التأمينات الطبية والعمامة. وستركز شريحة التأمينات العمامة على استقطاب العملاء الدوليين والعملاء من قطاعات أخرى بخلاف قطاع الطاقة مع مواصلة العمل على رفع الكفاءة التشغيلية وتعزيز الإنتاجية وخفض التكاليف. كما ستستمر الجهود لبحث إمكانية مراجعة أسعار العقود الحالية والتفاوض من أجل الحصول على تخفيضات أفضل للمحافظة على انخفاض نسبة الخسارة. إضافة إلى ذلك، وفيما يتعلق بالمطالبات، فإن تحسين إدارتها سيتم عبر تعزيز عمليات التحقق منها ومراجعتها مراجعة دقيقة.

قطاع التمويين: سجل قطاع خدمات التمويين إيرادات بواقع 406 ملايين ريال قطري، بانخفاض تبلغ نسبته 6% مقارنة بالسنة الماضية، وهو ما يعود بصورة أساسية إلى انخفاض عدد الوجبات المقدمة في معظم مواقع الخدمة نتيجة القيود التي فرضت جراء فيروس كورونا وإجراءات الإغلاق، هذا بالإضافة إلى إلغاء أحد العقود الخاصة بتوفير القوى العاملة خلال الربع الرابع من سنة 2020.

وقد سجل القطاع صافي خسائر⁵ بواقع 10 ملايين ريال قطري للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020 مقارنة بصافي أرباح بلغ 12 مليون ريال قطري للسنة الماضية، وهو ما يُعزى بصورة أساسية إلى تراجع الهوامش والإيرادات.

واستشرافاً للمستقبل، فمن المتوقع أن تنمو سوق خدمات التمويين في قطر بمعدل إيجابي خلال السنوات القادمة، الأمر الذي يرتبط بشكل أساسي بمشروع توسعة حقل الشمال واستضافة بطولة كأس العالم لكرة القدم 2022 في قطر، وبذلك سيزداد الطلب على خدمات التمويين والإقامة في قطاع الضيافة، حيث تتمتع أمواج بوضع جيد يؤهلها لاغتنام هذه الفرص. ويهدف القطاع إلى تنمية حافزة أعماله الحالية وخلق سبل لتنويع تدفقات الإيرادات والحصة من السوق.

⁴ تم تسجيل أرباح القطاع قبل احتساب أثر الضرائب على الدخل.

⁵ تم تسجيل أرباح القطاع قبل احتساب أثر الضرائب على الدخل.

توزيع الأرباح المقترح

أخذاً في الاعتبار مستوى الأداء خلال سنة 2020 والضغط الخارجية الهائلة، وبالنظر إلى الفرص المُحتملة أمام المجموعة لزيادة حصتها من السوق والحاجة إلى المرونة المالية في ظل هيكل الدين الحالي، فإن مجلس الإدارة يعتقد بأن توزيع أية أرباح سيشكل عبئاً على مستوى السيولة لدى المجموعة، وسيفرض مزيداً من الضغط على الاستراتيجية المستقبلية. ومن ثم، فإن مجلس الإدارة يوصي بعدم توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020 مع توظيف الأموال المحتجزة لاغتنام الفرص الحالية والمستقبلية.

مؤتمر هاتفي لمناقشة الأداء المالي والتشغيلي للشركة

تستضيف شركة الخليج الدولية للخدمات مؤتمراً هاتفياً يدعى إليه المستثمرين لمناقشة نتائجها المالية والآفاق المستقبلية على مستوى أنشطة الأعمال ومسائل أخرى، وذلك يوم الأربعاء الموافق 24 فبراير 2021 في تمام الساعة 01:30 ظهراً بتوقيت الدوحة. وسوف يتم نشر العرض التقديمي الخاص بعلاقات المستثمرين، الذي سيصاحب المؤتمر، على صفحة المطبوعات ضمن الموقع الإلكتروني للشركة.

-انتهى-

نبذة حول شركة الخليج الدولية للخدمات

تأسست الخليج الدولية للخدمات، وهي شركة مساهمة عامة قطرية مدرجة بورصة قطر، في 12 فبراير 2008 وفقاً لأحكام نظامها الأساسي وأحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم 5 لسنة 2002 خاصة المادة (68) منه، ثم قامت الشركة بتوفيق أوضاعها وأحكام النظام الأساسي لها وفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم 11 لسنة 2015 وبما يتوافق مع خصوصية تأسيسها.

ومن خلال شركات المجموعة، تعمل الخليج الدولية للخدمات في أربعة قطاعات متميزة، وهي خدمات التأمين وإعادة التأمين والحفر والخدمات ذات الصلة وخدمات النقل بالهليكوبتر وخدمات التموين. تقدم قطر للبترول، المساهم الأكبر، جميع وظائف المكتب الرئيسي للشركة من خلال اتفاقية شاملة للخدمات، وتُدار عمليات الشركات التابعة بصورة مُستقلة من قِبَل مجالس إدارة الشركات المعنية والإدارة العليا لكل منها.

للحصول على المزيد من المعلومات حول هذا البيان الصحفي، يرجى التواصل من خلال عنوان البريد الإلكتروني gis@qp.com.qa أو زيارة الموقع الإلكتروني للشركة www.gis.com.qa.

بيان إخلاء المسؤولية

تندرج الشركات التي تمتلك فيها شركة الخليج الدولية للخدمات (ش.م.ع.ق.) استثمارات مباشرة أو غير مباشرة ضمن الشركات ذات الكيانات المُستقلة. في هذا البيان الصحفي، يُشار أحياناً إلى شركة الخليج الدولية للخدمات بعبارة "الخليج الدولية للخدمات" أو كلمة "المجموعة" لدواعي الملائمة.

قد يحتوي هذا الإصدار الصحفي على بيانات تطلعية بشأن الأوضاع المالية ونتائج العمليات والأعمال التي تديرها الخليج الدولية للخدمات. وتُعد جميع البيانات، باستثناء بيانات الحقائق التاريخية، بيانات تطلعية تتضمن تقديرات مستقبلية تستند إلى افتراضات وتوقعات في الحاضر، وتتنطوي على مخاطر معلومة ومجهولة وشكوك، ما قد يؤدي إلى حدوث اختلاف كبير بين النتائج الفعلية أو الأداء العملي والتشغيلي أو الأحداث التي تؤثر على المجموعة وبيان تلك المُعلنة أو التي قد تستنتج من هذه البيانات التطلعية.

ويرتبط تحقق هذه البيانات التطلعية بعدة عوامل، منها: (أ) تذبذب أسعار النفط الخام والغاز الطبيعي (ب) تغير الطلب وظروف الأسواق فيما يتعلق بخدمات المجموعة (ج) فقدان الحصة من السوق والمنافسة داخل القطاع (د) المخاطر البيئية والكوارث الطبيعية (هـ) تغير الظروف التشريعية والمالية والتنظيمية (و) تغير ظروف الأسواق والظروف المالية والاقتصادية (ز) المخاطر السياسية. وبالتالي، قد تختلف النتائج اختلافاً كبيراً عن تلك المُعلنة أو التي قد تستنتج من البيانات التطلعية الواردة هنا. والبيانات الواردة في هذا البيان الصحفي تهدف إلى استعراض نظرات تطلعية في تاريخ هذه الوثيقة المشار إليه في صفحة الغلاف.

لا تتحمل شركة الخليج الدولية للخدمات ومديريها وموظفيها ومسؤوليها ومستشاريها والشركات المتعاقدة معها ووكلائها أي مسؤولية بأي شكل من الأشكال عن أية تكاليف أو خسائر أو أضرار أخرى قد تنشأ عن استخدام أو اعتماد أي جهة على أي بيان تطلعي و/أو مادة أخرى وردت هنا. ولا تعتبر الخليج الدولية للخدمات وشركاتها التابعة وشركاتها الشقيقة مُلزماً بأي حال من الأحوال بتحديث أو نشر تعديلات أدخلت على أي بيان تطلعي أو مادة أخرى وردت هنا ويُعرف أو لا يُعرف أنها قد تغيرت، أو أنها غير دقيقة نتيجة لورود معلومات جديدة أو أحداث مستقبلية، أو أي سبب آخر. كما لا تتضمن شركة الخليج الدولية للخدمات دقة البيانات التاريخية الواردة هنا.

ملاحظات عامة

تتبع السنة المحاسبية لشركة الخليج الدولية للخدمات التقويم الميلادي. ولا يتم إدخال أية تعديلات على السنوات الكبيسة. وحيثما ينطبق ذلك، فإن جميع القيم تشير إلى حصة الخليج الدولية للخدمات، ويتم التعبير عنها بملايين الريالات القطرية، وتجبر النسب المئوية إلى كسر عشري واحد. ويتم التعبير عنها بالمليارات/ ملايين الريالات القطرية. كما أن كل القيم الأخرى تجبر إلى أقرب عدد صحيح. وتستند القيم المُعبر عنها بالدولار الأمريكي إلى السعر التالي: دولار أمريكي واحد = 3.64 ريال قطري.

تعريف

• **Cash Realisation Ratio**: نسبة التحقق النقدي، التدفق النقدي من العمليات / صافي الربح $\times 100$ • **Debt to Equity**: نسبة الدين إلى حقوق المساهمين، (الدين الحالي + الدين طويل الأجل) / حقوق المساهمين $\times 100$ • **Dividend Yield**: عائد أرباح الأسهم، إجمالي أرباح الأسهم النقدية / القيمة السوقية عند الإغلاق $\times 100$ • **Energy (Insurance)**: يشير إلى أعمال الطاقة والمصانع والإنشاءات والشؤون البحرية والدفاع المدني وغيرها من أعمال السوقية عند الإغلاق $\times 100$ • **EBITDA**: الأرباح قبل احتساب الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك (صافي الربح + الفوائد المدينة + الإهلاك + الاستهلاك) • **EPS**: الربح لكل سهم (صافي الربح / عدد الأسهم العادية المستحقة السداد في نهاية العام) • **Free Cash Flow**: التدفق النقدي الحر، التدفقات النقدية من العمليات - إجمالي الإنفاق الرأسمالي • **IBNR**: حدثت ولم تتم الإشارة إليها (يشير إلى المطالبات المترتبة التي لم تتم الإشارة إليها في تاريخ بيان المركز المالي) • **Interest Cover**: تغطية الفوائد (الأرباح قبل مصاريف الفوائد + الضرائب) / مصاريف الفوائد • **Net Debt**: صافي الدين، الديون الحالية + الديون طويلة الأجل - النقد وأرصدة بنكية • **Payout Ratio**: نسبة توزيع الأرباح، إجمالي أرباح الأسهم النقدية/صافي الأرباح $\times 100$ • **P/E**: نسبة السعر إلى الأرباح (القيمة السوقية عند الإغلاق / صافي الأرباح) • **ROA**: العائد على الأصول [الأرباح قبل احتساب الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك / مجموع الأصول $\times 100$ • **ROCE**: العائد على رأس المال العامل [صافي الربح قبل الفوائد والضرائب / (مجموع الموجودات - المطلوبات المتداولة) $\times 100$ • **ROE**: العائد على حقوق المساهمين [صافي الربح / حقوق المساهمين $\times 100$ • **Utilisation (rigs)**: معدل تشغيل (منصات الحفر): عدد الأيام بموجب العقد/ (عدد الأيام المتاحة - أيام الصيانة) $\times 100$.